وصفته المخصوصة مساوية لسائر الصفات فهذه انواع كل واحد منها
فيه امران متساويان فلو احدث احدها لنفسه بلا محدث لرجح على
مقابلة مع انه مساو له اذ قبول كل جزء لها على احد السواء فقد لزم ان
لو وجد شيء من العالم لنفسه بلا موجد لاجتمع الاستواء والرجحان
المتنافيان وذلك محال فاذًا لولا مولانا الذي خص كل فرد من افراد
العالم بما اختص به لما وجد شيء من العالم فسبحان من
بوجوب وجوده ووجوب افتقار الكائنات كلها اليه تبارك وتعالى
جل وعلا فقولي لزم ان يكون احد الامرين المتساويين اعني بهما
الوجود والعدم والمقدار المخصوص وغيره ونحو ذلك مما ذكرناه آنفًا
وباقي الكلام واضح وبالله التوفيق واما برهان وجوب القدم
له تبارك وتعالى فلانه لو لم يكن قديما لكان حادثا فيفتقر الى محدث
فيلزم الدور والتسلسل يعني اذا ثبت وجود مولانا جل وعز مما سبق
من البرهان وهو افتقار الكائنات كلها اليه جل وعلا فانه يجب
القدم له جل وعز القدم وبرهانه انه لو لم يكن قديما لكان حادثا للوجوب
انحصار كل موجود في القدم والحدوث فبهما انتفى احدهما تعين الآخر
والحدوث على مولانا جل وعز مستحيل لانه يستلزم ان يكون له محدث
لما عرفت في حدوث العالم ثم محدثه لا بد وان يكون مثله فيكون حادثا
فلم ايضا محدث ويلزم ايضا في هذا المحدث ما لزم في الذي قبله من
الافتقار الى محدث آخر وهكذا فان انحصر العدد لزم الدور لان محدث

الاول

الاول يلزم ان يكون بعض من بعده من احدثه هذا الاول او احد ممن استند
وجوده اليه مباشرة او بواسطة واستحالة الدور ظاهرة لانه يلزم عليه تقديم كل
واحد من الحدثين على الآخر وتاخره عنه وذلك جمع بين متنافيين بل ويلزم
عليه ايضا تقدم كل منهما على نفسه بمرتبتين وذلك متنافٍ اي وقوع لا يخفى
وان لم ينحصر العدد وكان قبل كل محدث محدث آخر لزم التسلسل وهو ايضا
محال لانه يؤدي الى فراغ ما لا نهاية له وذلك لا يعقل واذا استحال الحدوث
على مولانا جل وعز وجب له القدم وهو المطلوب واما برهان وجوب
البقاء له تعالى فلانه لو امكن ان يلحقه العدم لانتفى عنه القدم لكون
وجوده حينئذ يصير جائز الا واجبا والجائز لا يكون وجوده الا حادثا كيف
وقد سبق قريبا وجوب قدمه لاستلزم ان وجوب القدم مستلزم لوجوب
البقاء فلما قام البرهان على وجوب قدمه جل وعز وجب بقاؤه تبارك
وتعالى اذ لو جاز ان يلحقه العدم تعالى عن ذلك علوا كبيرا لكان وجوده
جائز الا واجبا لصدق حقيقة الجائز حينئذ على ذاته تعالى جل وعز لان
الجائز ما يصح في العقل وجوده وعدمه وهذا التقدير الفاسد يستلزم
صحة الوجود والعدم للذات العلية تبارك وتعالى فيكون جائز الوجود و
ذلك يستلزم حدوثه تعالى عما ذكر لما عرفت من استحالة ترجيح الوجود
الجائز على العدم لمقابل المساوي في القبول من غير فاعل مرجح كيف وقد سبق
قريبا بالبرهان القاطع وجوب قدمه جل وعز فاذا يجب بقاؤه تبارك و
تعالى كما وجب قدمه جل وعز واما برهان وجوب مخالفته تعالى للحوادث

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)